اعترضت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على مثل هذه الاتصالات. وكانت عدة اجتماعات قد تمت بين قياديين فلسطينيين والمسؤولين المصريين، في باريس والقاهرة. ففي باريس، التقى كل من رفيق النتشه عضو اللجنة المركزية في فتح ونبيل شعث عضو المجلس الوطني الفلسطيني مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وأبلغاه أن منظمة التحرير الفلسطينية تصر على اشتراكها في أية مفاوضات، سواء كانت حول القضية الفلسطينية أو حول الشرق الأوسط، وأن المنظمة قد تقبل المشاركة في إطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، شرط أن يشار إلى وجودها الرسمي ضمن هذا الوفد (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٩).

وفي القاهرة، التقى وفد المنظمة المؤلف من د. أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية، وزهدي القدوة ومحمد صبيح وسعيد كمال، مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، بحضور الوزيرين المفوضين أبو زيد، ورؤوف غنيم. وتم خلال هذا الاجتماع بحث الجهود التي تقوم بها الأطراف العربية والأجنبية للتوصل إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وصرح د. الدجاني، إثر اللقاء، بأنه كان لهذه المحادثات «هدف محدد هو تطوير العلاقات المصرية الفلسطينية، ومناقشة وسائل التوصل إلى سلام عادل في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢٢). وكان د. الدجاني، قد التقى قبل ذلك في ١٩٨٢/١١/١٠، في القاهرة، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٢/١١).

إثر هذه اللقاءات، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بياناً، استنكرت فيه استمرار اللقاءات مع النظام المصري. وأشارت إلى أن هذه اللقاءات هي تحركات مرسومة من قبل بعض أوساط قيادة المنظمة. ورأت الجبهة في هذه التحركات اضراراً بالوحدة الوطنية القائمة على أساس مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية. وأوضحت الجبهة أن خطورة هذه اللقاءات لا تقل «عن خطورة الصمت الفلسطيني إزاء مطالبة النظام الأردني لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١١).

ودعا الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، طلال ناجي، إلى «الكف الفوري عن إجراء الاتصالات بالنظام المصري». وكذلك إلى «وقف أي بحث يخص مستقبل الشعب الفلسطيني ريثما يبدأ الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، حول كافة النقاط، موضع الخلاف» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١٨).

من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، خليل الوزير (أبو جهاد)، أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لن يزور مصر «إلا إذا اتخذت [هذه الأخيرة] إجراءات عملية تبعدها عن سياسة كامب ديفيد، وليس هذا هو الحال في ما يبدو الآن». وعن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، قال أبو جهاد، أنها تهدف إلى تسوية بعض المشاكل التي تعترض بعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني، مثل زيارة أسرهم في مصر، ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء، بحجة أنهم قد يقومون بعمليات عسكرية ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢٤).

اجتماع اللجنة التنفيذية

شهدت العاصمة التونسية، سلسلة اجتماعات للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت في ١٩٨٢/١١/٢، برئاسة ياسر عرفات، للاعداد للمجلس المركزي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني. وتم في هذه الاجتماعات تدارس سلسلة من المواضيع، منها مناقشة نتائج الزيارات الأخيرة التي قام بها عرفات لعدد من الدول العربية، والتطورات الناتجة عن أوضاع المدنيين الفلسطينيين في لبنان وفلسطين المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٣)، كما تطرقت هذه الاجتماعات، إلى بحث كيفية إعادة تجميع القوات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية، والامكانيات المادية والسياسية اللازمة لاستعادة فاعليتها (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٧).

أما الجديد، في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عُقد في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، والذي سبق